

## Origins of Miracles According to Theologians

### Hussein Al-Ukla

PhD Candidate in Islamic Jurisprudence and its Principles, Al-Mustafa International University, Iraq.

E-mail: [Husn1980@yahoo.com](mailto:Husn1980@yahoo.com)

### Ali Al-Zubaidi

Assistant Professor of Exegesis (tafsir) and Quranic Sciences, Al-Mustafa International University, Iraq.

### Yasser Qoteish

Assistant Professor, Department of Islamic Jurisprudence and its Principles, Al-Mustafa International University, Lebanon.

### Abstract

This article explores the topic of miracles, focusing on the origins attributed to them by theologians. Specifically, it examines whether miracles are exclusively acts of God Almighty, without any influence from the infallible individual (Ma'soom), even in a mediating capacity. Otherwise, does God enact miracles directly at times, and at other times empower the infallible individual to bring them about? Are miracles exclusively from God (Exalted and Glorified), either initiated or enabled, or are they solely a result of supplication (Du'a)? Through an inductive approach, classifying and analyzing the works of theologians in particular, we conclude that a miracle must be an act of God. This is because He is the one who validates the truthfulness of the claim being made upon Him. This purpose can only be achieved if the miracle originates solely from God. If it were the act of another—even ostensibly—the validity of the claimant's assertion could be questioned by those addressed by the claim. However, while miracles are exclusively acts of God, they occur in various forms: either originating directly from God Almighty without the mediation of the infallible, as in the extinguishing of the fire for Abraham (peace be upon him); or through the mediation of the infallible, manifested through them, as in the transformation of the staff into a serpent; or occurring in response to the supplication of the infallible, as in Zechariah's prayer to God to grant him a child from his barren wife.

**Keywords:** Miracle, Challenge, Theologians, Origins.

Al-Daleel, 2025, Vol. 8, No. 27, PP. 183–207

Received: 08/01/2025; Accepted: 11/02/2025

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

© the author(s)



## مناشئ المعجزة عند المتكلمين

حسين العكلة

طالب دكتوراه في الفقه والأصول، جامعة المصطفى العالمية، العراق. البريد الإلكتروني: [Husn1980@yahoo.com](mailto:Husn1980@yahoo.com)

علي الزبيدي

أستاذ مساعد في التفسير وعلوم القرآن، جامعة المصطفى العالمية، العراق.

ياسر قطيش

أستاذ مساعد في قسم الفقه والأصول، جامعة المصطفى العالمية، لبنان.

### الخلاصة

تناولنا في هذا البحث موضوع المعجزة، من جهة المناشئ التي ذكرها المتكلمون لوقوعها، فهل هي من فعل الله تعالى حصراً دون تأثير المعصوم ولو على نحو الوساطة؟ أو أنها تقع بفعله المباشر سبحانه تارةً، وأخرى بتمكين المعصوم من إيقاعها؟ وهل تقع من الباري ﷻ فقط، ابتداءً أو تمكيناً؟ أو لا تكون إلا بالدعاء؟ من خلال استقراء ما ورد في آثار المتكلمين بشكل خاص وتصنيفه وتحليله، انتهينا إلى أنّ المعجزة لا بدّ أن تكون من فعل الله تعالى؛ لأنّه هو المؤيّد لصدق الدعوى التي تدعى عليه، ولا يمكن تحقّق هذا الغرض إلا بكونها كذلك؛ لأنّها لو كانت من فعل غيره - ولو ظاهراً - لأمكن التشكيك في صدق دعوى المدّعي عند المخاطبين بالدعوى. إلا أنّها مع كونها من فعل الله تعالى حصراً، لكنّها تقع في صور متعدّدة: فإمّا أن تصدر عن الباري تعالى ابتداءً دون توسّط المعصوم، كما في إطفاء النار عن إبراهيم عليه السلام. أو تكون بتوسّط المعصوم في إظهارها على يديه، كما في تحوّل العصا إلى حيّة تسعى، أو تقع استجابةً لدعاء المعصوم، كما في دعاء زكريّا أن يرزقه تعالى ولدًا من امرأته العاقرة.

الكلمات المفتاحية: المعجزة، الكرامة، التحدي، المتكلمون، المناشئ.

مجلة الدليل، 2025، السنة 8، العدد 27، ص. 183 - 207

استلام: 2025/01/08، القبول: 2025/02/11

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث

© المؤلف



## المقدمة

يعدّ بحث المعجزة من أهمّ البحوث الكلامية التي شغلت أذهان الباحثين على مدى العصور، لارتباطه المباشر بأصل الرسالات التي بُعث بها الأنبياء. فالمعجزة هي (الوثيقة الحصرية) التي يُعرف بها النبيّ، والدليل الأكيد على صدق مدّعاه، والبرهان الساطع على أنّه مبعوث من الله تعالى.

أضف إلى ذلك أنّه بحث وثيق الصلة بالإمامة أيضًا، فهي تثبت بطريقتين: النصّ، أو المعجز. وإن كان المعجز في شأن الإمام لا ينحصر في الدلالة على صدق دعواه فحسب، كما ذكروا في النبوة، إنّما يقع لإبراز مقامه وعلوّ شأنه وشرفه، وهو ما يسمّى أحيانًا بالكرامة. كما أنّ الدليل على إمامته لا ينحصر بالمعجز؛ لأنّ الأصل فيها هو النصّ.

في هذا البحث، حاولنا جمع ما يمكن من أقوال المتكلمين في المعجزة، وبيان ما ذكره من مناقشتها، سواء من جهة فاعلها والأصل الذي صدرت عنه، أم السبب الموجب لوقوعها. فبدأنا بتعريف المعجزة أولًا، ثمّ الكرامة وهي وجه آخر من وجوهها، كما أوردنا الشروط التي ذكروها في تحقّقها، مع إطلالة موجزة على كلّ شرط بمقدار تعلّقه بهذا البحث.

ومن خلال ذكر التعريفات والشروط، حاولنا استكشاف المناشئ المفترضة، مع استقراء جملة من كلماتهم في هذا المورد بالخصوص. وقسمناها إلى أربعة محاور، ثمّ استخلصنا النتائج المترتبة على الاستقراء والتصنيف والتحليل، كما أوضحنا الرأي المختار في كلّ ما هو موضع تأمل لدينا.

## المبحث الأول: مفردات البحث

### أولاً: المناشئ

وهي جمع "المنشأ"، اسم مكان، أو مصدر ميمي من النشوء، أي الحدوث. «وأنشأ الله الخلق: أي ابتداء خلقهم» [ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 170 مادة ن ش أ]. وتُستعمل في الأصل والأساس أيضاً، أي الأساس والأصل الذي نشأ منه القول أو غيره. فيقال: منشأ هذا القول، وهذه الدعوى: أي أصله، وأساسه الذي انطلق منه. أو السبب الداعي الذي دعا لذلك.

جاء في "المعجم الوسيط": «والمنشأ: الأصل أو العلة. يقال: ما منشأ هذا الاضطراب؟ ما أصله أو سببه» [إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ص 920. مادة ن ش أ]. والمقصود في هذا البحث: الأصل الذي نشأت منه المعجزة، والفاعل الحقيقي لها، أو السبب الذي وقعت بموجبه. فهل هي من فعل الله تعالى دون تدخل من المعصوم؟ أو من فعله بإقذار من الله تعالى؟ وعلى كلا الفرضين، هل تحصل ابتداءً من الله تعالى دون اختيار المعصوم؟ أو من المعصوم مباشرةً باختياره؟ أو استجابةً لدعائه؟

### ثانياً: المعجزة

#### أ- المعجزة لغةً

اسم فاعل من الفعل "أعجزَ"، ومصدره العجز، أي الضعف، وهو ضد القدرة. والواحدة مُعجِزة أو مُعجِز. قال ابن فارس: «العين والجيم والزاء: أصلان صحيحان، يدل أحدهما على الضعف، والآخر على مؤخر الشيء. فالأول عَجِزَ عن الشيء يعجز عَجْزاً، فهو عاجزٌ، أي ضعيف. وقولهم: إنَّ العجزَ نقيض الحُزْمِ فمن هذا؛ لأنه يَضْعُفُ رأيه» [ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، ص 232]. وعليه يكون معنى "أعجزه": أصابه بالعجز، أي الضعف وعدم القدرة. والمُعجِز، أو المعجزة: ما لا يستطيع المخاطب بالمعجزة القيام به.

#### ب- المعجزة اصطلاحاً

لم يرد لفظ "المعجزة" بالمعنى الاصطلاحي في القرآن الكريم، إنما ورد في الروايات<sup>(1)</sup> والمباحث

1- من ذلك ما ورد في علل الشرائع عن الإمام الصادق عليه السلام أنه سُئل: «لأي علة أعطى الله ﷺ أنبياءه وأعطاكم المعجزة؟ فقال: ليكون دليلاً على صدق من أتى به، والمعجزة علامة لله، لا يعطيها إلا أنبياءه ورسله وحججه؛ ليعرف به صدق الصادق من كذب الكاذب» [الصدوق، علل الشرائع، ج 1، ص 122].

الكلامية. والوارد في القرآن الكريم لفظ "الآية" بمعانٍ متعدّدة، أبرزها: العلامة التي تستلزم برهاناً جلياً على صدق المدعي، فتكون حجّةً على غيره. كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ \* فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ \* وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنّٰظِرِيْنَ﴾ [سورة الأعراف: 106 - 108].  
فالآية أعمّ من المعجزة، والمعجزة أخصّ.

لكنّ علماء الكلام استعملوا لفظ "المعجزة" للدلالة على الآية بضوابط أخرى إضافية، كالتحدّي مثلاً؛ لتكون أخصّ من الآية، وأحد أفرادها، بلحاظ أنّ المعجزة آية خاصّة، فكلّ معجزة آية، ولا عكس.

قال الأستاذ مطهري: «وقد عبّر المتكلمون عن هذا بالمعجزة؛ لأنّ من لوازم كون الشيء آيةً أن يعجز بقيّة الناس عن الإتيان بمثله، وقد خاطب الأنبياء الناس بلغة التعجيز هذه، وتحدّوهم أن يأتوا بمثله ما يأتون به؛ لذلك أطلقوا عليه المعجزة، التي تعني الشيء الذي يُبرز عجز الآخرين» [مطهري، النبوة، ص 173].

وأراد بالآية هنا المعنى الخاصّ منها، وهو "المعجزة" باصطلاح المتكلمين، أي من لوازم كون الشيء آيةً دالّةً على النبوة، أي علامة أن يعجز بقيّة الناس عن الإتيان بمثله. وهذا ما يُفهم من سائر عباراته في المصدر المذكور. وإلا فإنّ التعجيز ليس لازماً ضرورياً من لوازم كلّ آية بالمعنى العامّ، إنّما من لوازم الآية المخصوصة الدالّة على نبوة النبيّ.

فتضليل الغمام على بني إسرائيل مثلاً آيةً من آيات الله ﷻ، لكنّها لا تستلزم بذاتها تعجيزاً، بل كانت منّةً وتفضلاً من الله تعالى عليهم، وإظهاراً لعظمة الله وشرف النبيّ، لا تعجيزاً لهم. والآية أعمّ كما ذكرنا، فكلّ آيات الله معجزات من حيث اللغة، لكنّهم ميّزوا المعجزة اصطلاحاً بشرط التحديّ لتصديق النبيّ.

وبناءً على ذلك، ذكروا للمعجزة مجموعةً من التعاريف الاصطلاحية المتقاربة. أبرزها ما ذكره المفيد بقوله: «المعجز هو الأمر الخارق للعادة، المطابق للدعوى، المقرون بالتحدي، المتعدّر على الخلق الإتيان بمثله» [المفيد، النكت الاعتقادية، ص 35].  
وقد عبّروا عن خرق العادة بمخالفة العادة تارةً، أو انتقاضها تارةً أخرى، وسوف نناقش ذلك لاحقاً.

### ثالثاً: الفرق بين المعجزة وخوارق العادات

مما تناوله المتكلمون بالبحث، الفرق بين المعجزة وخوارق العادات، كما في أفعال بعض السحرة، أو أصحاب الرياضات الروحية، أو ما استجدّ حديثاً في علم النفس الموازي (Parapsychology)

الذي يضبط ويدرس الظواهر الخارقة، والذي أصبح من العلوم المعروفة في العالم، وله معاهد خاصة. أو ما يُكتشف علمياً من الطاقات الخفية في بدن الإنسان، القدرة على إحداث الخوارق عند بعضهم، وأمثال ذلك مما يمكن وقوعه من غير الأنبياء. فكيف يمكن التمييز بين هذه الخوارق، وبين المعجزات؟ وماذا لو ادعى أحد هؤلاء أنه نبي؟

ذكر المتكلمون مجموعة من الفوارق، نجملها فيما يلي مع بعض التصرف والتوضيحات الضرورية، مع ملاحظة أنها تشكل مجموعها فرقاً واحداً مركباً من مجموعة أوجه:

فمن تلك الأوجه:

1- أنّ السحر والرياضات الروحية يمكن تعلّمها، فهؤلاء المرتاضون والسحرة وأمثالهم، يخضعون لبرامج تدريبية خاصة، ويأخذون عن غيرهم علوماً متعلّقة بالسحر. وهو أمر مرتكز في عقول الناس، فعادةً ما يكون الساحر أو المرتاض معروفاً في محيطه بهذه الصفة من خلال مسيرته الحياتية فيما بينهم. وهذه ممكنة لكل متعلّم أحرز تلك المقدمات وأتقن تلك الفنون. أمّا المعجزة فلا تخضع لتلك الضوابط، ولم يعرف عن ذوي المعجزات أنهم دخلوا هذه المداخل، ولا أنّ أحداً استطاع أن يتعلّم مقدماتٍ معيّنةً أوصلته إلى إحياء ميّت، أو خلق ناقةٍ من العدم!

[انظر: سبحاني، الإلهيات، ج 3، ص 108]

2- من خلال استقراء ما وقع من المعاجز، وما هو مفترض في سائر الخوارق، نلاحظ أنّ نطاق وقوع سائر الخوارق محدود جداً قياساً مع المعجزة، من جهة التنوع، سواء في جنسه، أو شخص فاعله. [انظر: المصدر السابق، ص 110]

أمّا من جهة جنسه فلا يقاس ما وقع من المعجزات، بما يقع من الخوارق المفترضة في السحر وغيره؛ إذ لم نسمع ولم نقرأ عن ساحر أو مرتاض أنه أحيأ ميّتاً بعد موته، أو جعل العصا حيّة حقيقيةً في لحظة، أو أمثال ذلك مما هو محال في العادة.

وأمّا من جهة شخص الفاعل، فنجد أنّ نطاق عمل الساحر وغيره محدود في دائرة ضيقة، لا يستطيع تعديها إلى ما هو أوسع. وهذا ما يظهر جلياً عند الطلب منه أن يفعل شيئاً على الفور. كما يظهر من خلال الظواهر الباراسيكولوجية في العلم الحديث. فهي موزّعة بين أشخاص يختصّ كلّ منهم بظاهرة معيّنة، فهذا معروف بتحريك الأشياء بالعين فقط، وذاك معروف بالتخاطر، أو الجلاء البصري، أو غير ذلك مما ذكره من تلك الظواهر. فلم نسمع حتى الآن على الأقلّ أنّ هناك شخصاً اجتمعت فيه مجموعة من الخوارق.

أما صاحب المعجزة فتتنوع خوارقه بصور مختلفة، فتارة العصا، وأخرى اليد البيضاء، وتارة يُطلب منه إحياء الميت كما في سورة البقرة، وغير ذلك. وهكذا نلاحظ وقوع المعجز المتعددة لكل نبي من الأنبياء.

3- أهداف صاحب المعجزة تنحصر في جهة واحدة معينة هي الدعوة إلى الفضيلة والقيم السامية، فتقرن بدعوى النبوة، مع التحدي، وعدم وجود المعارض لها بالفعل؛ لذا نجد أن دعوى الأنبياء واحدة لا تتعدّد. أما أهداف الساحر وأمثاله فتختلف من شخص لآخر، مع وجود المعارض وفقدان التحدي عادةً. فلا نجد أن السحرة والمشعوذين يجمعهم جامع واحد من حيث الأهداف، بل الغالب أن تكون أهدافهم معلومة للناس، من جلب الشهرة، أو إثارة الإعجاب، أو تحصيل المال والثروة، أو غير ذلك من الأهداف الخاصة. [انظر: المصدر السابق، ج 3، ص 111]

4- أن مدعي النبوة معروف بسيرته الحسنة في قومه قبل بعثته، وقبل الإتيان بالمعجزة، أما السحرة وأمثالهم فلم يشترط أحدٌ فيهم ذلك. وهذا يؤكد إحراز نزاهة صاحب المعجز وصدقه قبل ادعائه النبوة والإتيان بالمعجزة. أما الساحر وأمثاله فليس كذلك، بل قد عُرف عن الكثير منهم خلاف ذلك تمامًا، أو على الأقل أن ذلك غير محرز في سيرتهم. [انظر: الراوندي، الخرائج والجرائح، ج 3، ص 1032]

5- أن أسرار السحر كثيرًا ما تنكشف بعد حين، أما المعجز فلا تزيدها الأيام إلا ثباتًا، وما تزال أسرارها خفية على العباد بعد مرور القرون المتمادية؛ إذ لم يعرف أن العلم الحديث حتى الآن على الأقل اكتشف السر في إحياء الميت أو الخلق لا من شيء، أو أمثال ذلك. فالسحر وأمثاله في الغالب محدود بزمن، أما المعجزة فدائمة وثابتة. [انظر: المصدر السابق]

6- أن وقوع المعجزة كثيرًا ما يكون بالطلب المباشر من الله تعالى، بلا تكلف ولا مقدمات، وبأشكال مختلفة، فهو تصديق مباشر من الله ﷻ لمدعي النبوة، أما السحر فليس كذلك. [انظر: المصدر السابق] من مجموع هذه الفروق، لا يبقى مجال للخلط بين المعجزة وغيرها من الظواهر الخارقة فيما لو وقعت بالفعل.

#### رابعًا: الفرق بين الكرامة والمعجزة

ذكروا للمعجزة والكرامة فروقًا، منها:

##### 1- عدم شرط التحدي في الكرامة

قال الخواجه نصير الدين الطوسي: «والفعل الخارق الذي يظهر على أحدٍ من غير التحدي يسمّى بالكرامة، وهو يختص بالأولياء عند من يعترف به» [المحقق الطوسي، قواعد العقائد، ص 72].

## 2- اختصاص المعجزة بالأنبياء والكرامة في من عداهم

قال الإيجي: «ومع ذلك تمتاز الكرامة عن المعجز بأنها مع دعوى الولاية دون النبوة» [الإيجي، المواقف، ج 3، ص 371].

وقال القاضي الجرجاني في شرحه على المواقف: «والجواب: أنها تتميز بالتحدي، (مع ادعاء النبوة) في المعجزة (وعدمه) أي عدم التحدي مع ذلك الادعاء في الكرامة» [القاضي الجرجاني، شرح المواقف، ج 8، ص 289].

أما بخصوص إطلاق لفظ "المعجزة" أو "الكرامة" على ما يقع من المعصومين عليهم السلام من الخوارق، فالأصح الأول، وإن كان أكثرها بلا شرط التحدي. ويظهر أثر هذا الاستعمال في التمييز بينها وبين الكرامات؛ لأن الكرامات تقع ممن هو دونهم، ولا بد من التمييز بين ما يقع منهم من الخوارق وبين غيرهم، فهم لا يقاس بهم أحد كما هو معلوم. أضف إلى ذلك عدم المانع من وقوع بعضها مع التحدي لإثبات إمامتهم، كما هو منقول في بعض الأخبار. وقد شاع استعمال لفظ المعجزة بين الكثير من الأعلام قديماً وحديثاً بخصوص خوارق ما وقع من الأئمة عليهم السلام.

وما يعيننا في هذا البحث هو المعجزة المستعملة في المعصومين من الأنبياء والأئمة.

## المبحث الثاني: شرائط المعجزة وأركانها

ذكروا للمعجزة شروطاً عديدة، اختلفوا في حصرها بعدد معين، وإن كان الغالب منها محل اتفاق، وهي:

### أولاً: خرق العادة

وهو محل اتفاق بين المتكلمين، بل هو الأساس الذي يترتب عليه التحدي، وهذا ما نلاحظه من تكرار هذا التعبير في تعريفاتهم:

قال السيد المرتضى: «والثاني: أن تنتقض به العادة المختصة بمن ظهر المعجز فيه» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج 2، ص 18].

وقال كذلك: «المعجزة: الفعل الناقض للعادة، يتحدى به الظاهر في زمان التكليف؛ لتصديق مدّعي في دعواه» [المرتضى، الرسائل، ج 2، ص 283].

ويلاحظ هنا أنهم استعملوا تعبير "نقض العادة" كما في تعريف السيد المرتضى، أو "خرق العادة" كما في تعريف الفاضل المقداد، واستعمل بعضهم تعبير "مخالفة العادة".

قال عبد القاهر البغدادي: «وقالوا في الركن الثامن المضاف إلى المعجزات والكرامات أن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يدي مدّعي النبوة» [البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 302].

ويظهر أنّ المقصود بالعادة في عرف المتكلمين هو المعنى العرفي، وليس الفلسفي أو العلمي، أي ما هو مألوف ومتعارف في حياة الناس.

ولكن أثير هنا سؤال أبعد من المعنى العرفي عن حقيقة تلك المخالفة أو الخرق أو الانتقاض للعادة، وهو علاقة المعجزة بقانون العلية، فهل هي خرق لهذا القانون الذي يبتني على أساسه الكون وتفسر حوادثه؟ أو أنها خاضعة للقانون ذاته، لكنّ عللها خفية علينا؟ أو هنالك تفسير آخر؟ سوف نتطرق إلى هذا المطلب في مبحث "مناشئ المعجزة".

### ثانياً: الاقتران بالتحدي

فقد تقدّم في تعريف المفيد للمعجز قوله: «المعجز هو الأمر الخارق للعادة، المطابق للدعوى، المقرون بالتحدي، المتعدّر على الخلق الإتيان بمثله» [المفيد، النكت الاعتقادية، ص 35]. كما في معجزة القرآن الكريم، وتحدي المشركين أن يأتوا ولو بسورة من مثله. وهذا القيد يكاد يكون أقرب للتوضيح منه إلى الشرط؛ لأنّه داخل في التعجيز. فإنّ الإتيان بالمعجز، وجعله دليلاً على أنّه من فعل الله تعالى، مع المطالبة بتصديق الدعوى، يلزم منه التحدي أيضاً؛ لأنّ من شأن الخصم أن يسعى دائماً لنقض الحجّة، فلا شكّ أنّه لو قدر على مثل المعجز لفعل، فالتحدي قائم بالفعل بين من ظهر المعجز على يديه، ومن طلب منه تصديق الدعوى.

### ثالثاً: التعجيز الفعلي

وهو أن يقع على وجه يتعدّر على الخلق الإتيان بمثله، أي أنّه يُظهر عجزهم الفعلي، وهو ما ذكره السيوري في تعريفه السابق، وذكره السيّد المرتضى في الشرط الثالث بقوله: «والثالث: أن يتعدّر على الخلق فعل مثله، إمّا في جنسه أو في صفته المخصوصة» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج 2، ص 18]. قال المقداد السيوري في الشرط الخامس: «كونه يتعدّر على الخلق الإتيان بمثله؛ وذلك لأنّه لو لم يتعدّر عليهم، لم يُعلم أنّه من فعل الله، فلا يكون دالاً على التصديق، وذلك كالشعبذة والسحر» [السيوري، إرشاد الطالبين، ص 307].

وعبر بعضهم عن هذا الشرط بعدم المعارضة، أي عدم إمكانية غير الله ﷻ الإتيان به أيضاً. قال العلامة الحلي: «والمعجز هو أمرٌ خارقٌ للعادة، مقرونٌ بالتحدي، مع عدم المعارضة... وعدم المعارضة قيدٌ لا بدّ منه ليخرج عنه السحر والشعبذة» [الحلي، مناهج اليقين، ص 362 بإجاز يسيراً]. فالتعجيز الفعلي يعني أنّ المعجز غير قابل للإيقاع من غير صاحب المعجز نفسه، وأنّه ليس من باب التعلّم، كما هو الحال في السحر أو غيره ممّا هو ممكن لبعض البشر، إنّما يعني استحالة إيقاعه من جميع البشر على الإطلاق، وانحصاره بمدعي النبوة.

ويؤيد ذلك، وقوع الكثير من المعجزات استجابةً للدعاء، وهو كثير في حياة الأنبياء والأوصياء، فهذا ما لا يستطيعه ساحرٌ أو غيره، ولا يمكن اكتسابه بالتعلم.

#### رابعاً: كيفية دلالتها على صدق النبي

قال السيّد المرتضى: «ومعنى قولنا: "معجز" في التعارف: ما دلّ على صدق من ظهر على يده، واختصّ به» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج 2، ص 18].

وقال في الشرط الرابع من شروط المعجز: «والرابع: أن يختصّ بالمدّعي على طريقة التصديق لدعواه» [المصدر السابق].

وقال العلامة الحلّي: «ونعني بالمعجزة: ثبوت ما ليس بمعتاد، أو نفي ما هو معتاد، مع خرق العادة، ومطابقة الدعوى» [الحلّي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 327].

وكون المعجز دالاً على صدق دعوى النبوة يبتني على أربع مقدمات:  
أ- أن دعوى النبوة بحاجة لدليل، شأنها شأن أيّ دعوى أخرى، وهذا ما عليه الفطرة السليمة وبناء العقلاء، وإلا لزم تصديق كلّ دعوى، وهو باطل.

ب- أن هذه الدعوى تُنسب إلى الله تعالى، فلا بدّ أن يكون الدليل ممّن ادّعت عليه الدعوى. فالدليل المعجز هو "الوثيقة الرسمية" التي تصدر من الرئيس الأعلى في تعيين من هو دونه في المنصب، فلا يثبت المنصب الأدنى إلا بها.

ج- أن إظهار المعجز على يد الكاذب قبيح في العقول؛ لأنه إغراء بالجهل، وهو محال على الله تعالى. قال السيّد الخوئي: «وإنّما يكون الإعجاز دليلاً على صدق المدّعي؛ لأنّ المعجز فيه خرق للنواميس الطبيعية، فلا يمكن أن يقع من أحد إلا بعناية من الله تعالى، وإقدارٍ منه، فلو كان مدّعي النبوة كاذباً في دعواه، كان إقداره على المعجز من قبل الله تعالى إغراءً بالجهل، وإشادةً بالباطل، وذلك محال على الحكيم تعالى» [الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص 33].

د- أن تجويز تصديق الكاذب عليه سبحانه يعني المساواة في التصديق بين الصادق والكاذب، فيمتنع بعدها معرفة النبي من غيره، ويبطل الاحتجاج بالنبوة، وينتقض الغرض منها وهو هداية الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور. فالسفارة عن الله تعالى مقام عظيم، ومنصب مرموق، يكثر مدّعوه على مرّ الأزمنة، ولولا أنّه يصدّق الصادق فقط، لما أمكن تمييزه عن غيره. بناءً على مجموع المقدمات السابقة، تكون دلالة المعجزة على النبوة عقليةً، مبتنيةً على قاعدة الحسن والقبح العقليين، وفي ذلك تفصيل أوسع، ليس هذا محلّه.

## خامساً: كونها من فعل الله تعالى أو جاريةً مجرى فعله

أمّا كونها من فعله تعالى، فيعني الوقوع المباشر منه تعالى بلا توسّط من النبيّ أو الإمام، كما في انقلاب العصا أفعى بعد إلقائها، أو إرسال ناقة صالح، أو غير ذلك. وأمّا كونها جاريةً مجرى فعله: أي أن تقع بتمكين من الله أو بأمره. ونلاحظ في هذا النحو (الثاني) اختلافًا فيما بين المتكلمين: فمنهم من اكتفى بكون المعجز من فعل الله تعالى، ومنهم من أضاف إليه الجريان مجرى فعله، ومنهم من رفض هذه الإضافة، ومنهم من رآها قيدًا زائدًا مفهومًا من غيره فلا حاجة لذكره. وفيما يلي نذكر بعض أقوالهم في ثلاثة محاور، استنادًا لما ذكرنا من اختلافهم في ذكره أو عدم ذكره:

1- من ذكروا أنّها من فعل الله تعالى:

أ- قال الشيخ المفيد: «المعجز فعل الله تعالى، وهو قائم مقام التصديق» [المفيد، النكت الاعتقادية، 37].  
 ب- قال أبو الصلاح الحلبي: «ويفتقر المعجز إلى شروط ثلاثة، منها: أن يكون خارجًا للعادة، من فعله تعالى، مطابقًا لدعواه» [الحلبي، تقريب المعارف، ص 154]، أي لدعوى النبيّ.  
 ج- قال ابن حمزة الطوسي: «وللمعجز أحكام لا بدّ من معرفتها: أحدها: أن يكون من فعل الله تعالى» [ابن حمزة الطوسي، الثاقب في المناقب، ص 40].  
 د- قال السيّد الخوئي: «إن إقامة المعجزة ليست أمرًا اختياريًا للرسول ﷺ وإنّ ذلك بيد الله سبحانه» [الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص 118].

وقد جعل الشيخ آصف محسني ذلك قيدًا زائدًا، سواء أضيف إلى ما قبله أم لا؛ لأنّه مفهوم من عدم إمكان معارضة المعجز. [انظر: محسني، صراط الحق، ج 3، ص 44]

2- من أضافوا إليها الجريان مجرى فعله:

أضاف عدد من المتكلمين قيدًا آخر مرادفًا لكون المعجز من فعل الله تعالى، هو أن يكون جاريًا مجرى فعله، ومن هؤلاء:  
 أ- أبو إسحاق النوبختي، بقوله: «وشرط المعجز أن يكون من فعله تعالى، أو جاريًا مجرى فعله» [النوبختي، الياقوت في علم الكلام، ص 68].

ب- العلامة الحلبي؛ إذ قال في ذكر شروط المعجزة: «الثاني: أن يكون من قبل الله تعالى أو بأمره» [الحلبي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 328].

وقال: «وشرط المعجز أن يكون من فعله تعالى، أو جاريًا مجرى فعله، بأن يكون بأمره أو تمكينه؛ لأنّ المصدّق للنبي بالمعجز هو الله تعالى، فلا بدّ أن يكون المعجز منسوبًا إليه» [الحلي، أنوار الملوك، ص 184].

ج- أبو الحسن الحلي؛ إذ قال في بعض شروط المعجز: «وشرط المعجز في دلالاته على التصديق، أن يكون متعذرًا في جنسه أو صفته المخصوصة؛ لكونه من فعل الله تعالى، أو جاريًا مجرى فعله» [الحلي، إشارة السبق، ص 40].

3- من اختلفت أقوالهم:

في أقوال بعض المتكلمين نجد اختلافًا واضحًا، إمّا في ذكر فعل الله تعالى وحده تارةً، أو إضافة الجريان مجرى فعله تارةً أخرى. أو ذكر الجريان مجرى فعله تارةً، ثمّ نفيه صراحةً: فمن الأوّل ما نجده عند الشيخ الطوسي؛ إذ قال في الشرط الثاني من شروط المعجز: «أن يكون من فعل الله أو جاريًا مجرى فعله» [الطوسي، الاقتصاد فيما يجب على العباد، ص 292].

لكنّه قال في "الرسائل العشر": «والدليل على نبوة نبيّنا محمد ﷺ: لأنّه ادّعى النبوة، وظهر المعجز على يده، والمعجز فعل الله تعالى، فيكون نبيًا حقًا ورسولًا صدقًا» [الطوسي، الرسائل العشر، ص 105]. فلم يذكر هذا القيد، لكنّه لم يصرّح بلزومه أو عدم لزومه، ولا بنفيه أو قبوله.

ومن الثاني ما نجده عند السيّد المرتضى؛ إذ اختلفت إفادته في الرسائل، عمّا هي عليه في الذخيرة، فقد رفض في الذخيرة القول بأنّها جارية مجرى فعله، مع أنّه قال بها في بعض مصنّفاته الأخرى: «ويكون من فعله تعالى، أو جاريًا مجرى فعله تعالى» [المرتضى، الرسائل، ج 3، ص 18؛ انظر كذلك: جمل العلم والعمل، ص 40].

لكنّه قال في الذخيرة: «وإتّما قلنا: "أن يكون من فعله تعالى" ولم نقل: "أو ما يجري مجرى فعله" على ما يمضي في الكتب؛ لأنّ المدّعي إتّما يدّعي أنّ الله تعالى يصدّقه بما يفعله، فيجب أن يكون الفعل القائم مقام التصديق ممّن طلب منه التصديق، وإلّا لم يكن دالًّا عليه. وفعل المدّعي كفعل غيره من العباد في أنّه لا يدلّ على التصديق، وإتّما يدلّ عليه فعل من ادّعى عليه التصديق» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج 2، ص 18].

وهذه المسألة بحاجة إلى تحقيق مستقلّ، باستقراء أقواله والتحقّق من نسبتها إليه، وتشخيص رأيه النهائي، أو البتّ في كونه قال برأيي ثمّ عدل عنه، وليس هذا محلّه.

لكنّنا لو أمعنا النظر في الغرض من المعجزة، وهو تصديق دعوى المدّعي، وإقامة الحجّة على الخلق، لزم أن ينحصر وقوعها بالله تعالى؛ لأنّه هو المؤيّد والمصدّق لمدّعي النبوة. أمّا نسبتها إلى

مدعي النبوة ولو ظاهرًا، والقول بأن الله تعالى مكّنه من ذلك لتصديق دعواه، فيلزم منه قبول الدعوى على الغير بلا بيّنة منه، أي أنّ النبيّ سوف يكون كالشاهد لنفسه على صدق دعواه، حال أنّ المطلوب شهادة من ادّعى عليه النبوة، وهو الله تعالى.

والقيّد الذي أضافه بعضهم، وهو الجريان مجرى فعله تعالى بالتمكين، يحتاج لواسطة إضافية، وكلفة زائدة من المتلقّي لكي يدركه، بخلاف الأوّل وهو كون المعجز من الله تعالى مباشرةً. أي أنّ المتلقّي لا بدّ أن يفسّر الفعل المعجز الواقع في مرتبة سابقة بأنّه تمكين من الله، ثمّ ينسبه إلى الله تعالى. والتفسير في المرتبة المذكورة لا يضمن الجزم عند المتلقّي أنّه تمكين خاصّ من الله تعالى؛ إذ كثيرًا ما يختلط ذلك بالتمكين العامّ للكثير من البشر، ممّن يمتلكون طاقاتٍ خاصّةً طبيعيةً أو اكتسابيةً، كما في الكثير من الطاقات المكتسبة بالرياضات الروحية أو البدنية، أو الظواهر الباراسايكولوجية. وعليه يكون احتمال وقوع المعجز من المدّعي، بموجب تلك الطاقات الطبيعية أو المكتسبة، قادمًا في دلالته على صدق المدّعي؛ لعدم انحصاره بالله تعالى، وإلاّ لزم تصديق كلّ من كانت لديه الإمكانية على إحداث بعض الظواهر الخارقة.

لذا يكون من اللازم القول بانحصار المعجز في كونه من فعل الله تعالى، وهو ما علّله السيّد المرتضى في الذخيرة فيما تقدّم من قوله، وكذلك أبو الصلاح الحلبي، وغيرهما.

### المبحث الثالث: مناقشة منشئ المعجزة عند المتكلمين

قبل الشروع ببيان منشئ المعجزة لا بدّ من دراسة العلاقة بين المعجزة وقانون العلية، فمن خلال تعريف المعجزة، والوقائع الإعجازية المتكاثرة، يبدو للوهلة الأولى كأنّ المعجزة خارج إطار العلل الطبيعية المتعارفة. فالقانون الطبيعي المتعارف أن يولد الولد من أب وأمّ، فلو ولد من غير أب وأمّ، فلا شكّ أنّه يثير التساؤل بهذا الخصوص. وسوف نحاول في هذا المبحث استكشاف علاقة المعجزة بقانون العلية.

#### أولاً: المعجزة وقانون العلية

حاصل السؤال المطروح بهذا الخصوص: أنّ المعلول لا يمكن تحقّقه بلا علّة، وهذه من البدهيات العقلية والقرآنية [انظر: الطباطبائي، تفسير الميزان، ج 1، ص 76]، وأنّ الإنسان يسعى دائماً لاكتشاف تلك العلل والإفادة منها في حياته، كما هو حاصل ويحصل في الاكتشافات العلمية والصناعات وغيرها.

قال الأستاذ مطهري بعد أن استثنى افتراض الصدفة في وقوع أي حادث: «وإذا ما أذعن الإلهيون إلى الصدفة بهذا المعنى (وقوع حادثه في العالم من دون علة)، فسيكونون هم أول من يلحقه الضرر؛ لأنه لم يكن لهم دليل على وجود الله بعد ذلك» [مطهري، النبوة، ص 172].

لكننا نجد في المعجزة في الظاهر خرقاً للكثير من القوانين المعتادة، ففي المعجزة يُخلق الطير من الطين، ثم يكون طيراً حقيقياً. وهو خرق للقانون المعروف في تكوّن الطير. وهذا يعني ظاهراً تحقّق المعلول بلا علة، وهو مخالف لبديهة العقل.

وقد أجيب عن ذلك بعدة إجابات، تمثل مذاهب ونظريات مختلفة في تصوير العلاقة بين المعجزة وقانون العلية [انظر: مطهري، النبوة، ص 178 وما بعدها]، أجودها وأفضلها:

- أن المعجزة وإن كانت خرقاً للمألوف، وبخلافه، إلا أنها لا تقع خلافاً لقانون العلية، غاية ما في الأمر أننا نجهل العلة التي وقعت بموجبها. وهناك فرق بين جهلنا بالعلة، وعدم وجود العلة مطلقاً. فهي خاضعة لقانون العلية، إلا أن علتها خفية عنّا. وهذه العلة قد تكون طبيعية مادية، أو معنوية.

فممن بسط القول في ذلك السيّد الطباطبائي الذي أفاد بما حاصله: أن المعجز وإن أنكرته العادة واستبعدته، إلا أنه ليس من المحالات ذاتاً، بحيث يُبطله العقل الضروري، كما يبطل اجتماع النقيضين وأمثاله ممّا هو ممتنع بالذات. بل إن ما يحصل في المعجز واقعاً، ممّا لا تنكره عادة الطبيعة، وهو حاصل في النظام المادي في كلّ حين، بتبديل الحيّ إلى ميّت، والميّت إلى حيّ، وأمثال ذلك. وإنما الفرق بين صنع العادة وبين المعجزة الخارقة، هو أن الأسباب المادية المشهودة بين أيدينا إنما تؤثر أثرها مع روابط مخصوصة وشرائط زمانية ومكانية خاصّة، تقضي بالتدرّج في التأثير. [انظر: الطباطبائي، الميزان، ج 1، ص 77]

وقال الشيخ جعفر سبحاني: «إنّ المعجزات لا تعدّ نقضاً لقانون العلية العامّ، فإنّ المنفي في مورد المعجزة هو العلة المادية المتعارفة التي وقف عليها العالم الطبيعي واعتاد الإنسان على مشاهدته في حياته، ولكن لا يمتنع أن يكون للمعجزة علة أخرى لم يشاهدها الناس من قبل، ولم يعرفها العلم ولم تقف عليها التجربة» [السبحاني، محاضرات في الإلهيات، ص 266].

وقال الأستاذ مطهري: «أقبل قوانين الوجود الاستثناء؟ أتعُدّ المعاجز وخوارق العادة نقضاً لسنة الله؟ الجواب لكلا السؤالين بالنفي، فلا قوانين الوجود تقبل الاستثناء، ولا خوارق العادة نقض لتلك القوانين» [مطهري، العدل الإلهي، ص 144].

وهذه الإجابة تترتب على بحث سابق ليس محلّه هنا، وهو العلاقة بين النظام الكوني عموماً وبين خوارق العادات.

فلو جمعنا مقدّمتين ضروريتين في المقام، لا يعسر علينا فهم العلاقة بين المعجزة وقانون العليّة، وهاتان المقدّمتان هما:

أ- أنّ الأصل في جميع العلل هو الله تعالى، فهو مسبّب الأسباب وخالق العلل.

ب- أنّنا ما زلنا نجهد أغلب العلل المادّية في الطبيعة، فكيف الحال بغيرها من العلل؟

وعليه فإنّ المعجزة خاضعة كغيرها من الظواهر لقانون العليّة، إلّا أنّها تقع في شروط وضوابط أخرى مختلفة عمّا ألفناه من القوانين. فالحديد مثلاً لا يطير في الوضع الطبيعي؛ لخضوعه لقانون الجاذبية، إلّا أنّه في شروط وضوابط أخرى أصبح يطير. فكما أنّ قانون الجاذبية منع الحديد من الطيران، فإنّ تغيير الشروط والحيثيات مكن من التغلّب على المنع.

بعبارة أخرى: إنّ المعجزة تقع تفعيلاً لقانون معيّن، أو مجموعة قوانين، مادّية أو غير مادّية، كلّها تحت تأثير سلطة واحدة هي العلة الأولى، وهو الباري عزّه، وبذلك لا تكون خارجة عن قانون العليّة.

### ثانياً: مناقش المعجزة

من خلال ما سبق من العرض، نجد أنّهم ذكروا للمعجز منشئين فقط، إلّا أنّنا نجد في غير ذلك منشئين آخرين أيضاً، هما: وقوع المعجز استجابةً للدعاء، وكونه بسبب النفوس القدسية التي تمتلك طاقاتٍ استثنائيةً، فيكون المجموع أربعةً، هي:

#### المنشأ الأوّل: أنّ الفاعل هو الله تعالى

وهو ما تقدّم في التعاريف والشروط التي ذكرها مجموعة من المتكلمين، وقد علّل بعضهم ذلك بما يلي:

أ- السيّد المرتضى: علّله بأنّ «المدّعي إنّما يدّعي أنّ الله تعالى يصدّقه، بما يفعله، فيجب أن يكون الفعل القائم مقام التصديق، ممّن طلب منه التصديق، وإلّا لم يكن دالّاً عليه، وفعل المدّعي كفعل غيره من العباد، في أنّه لا يدلّ على التصديق، وإنّما يدلّ عليه فعل من ادّعي عليه التصديق» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج 2، ص 19].

أمّا بخصوص طريق العلم بأنّه من فعل الله تعالى، فقد ذكر منه السيّد المرتضى صورتين:

الأولى: أن يكون من جنس لا يقدر عليه العباد، كالحيّة والجسم. [انظر: المصدر السابق].

ومن أمثلة كونه من جنس ما لا يقدر على فعله غير الله تعالى، إخراج الناقة من الصخرة. فهو خلقٌ لا من شيء، وهذا من مختصات الله تعالى. فهي بجنسها معجزة؛ لأنّها خلق لا من شيء إظهاراً لصدق النبي.

الثانية: أن يكون من وصف ما لا يقدر عليه العباد، كفلق البحر والكلام الخارق للعادة، وهو القرآن الكريم، وأمثال ذلك [انظر: المصدر السابق]. فالمعجزة بالمعنى الاصطلاحي لا في البحر نفسه، إنّما في صفة الانفلاق، وليست في الكلام نفسه، فهو من مقدور البشر، لكن في كونه بهذه الصفة من النظم والإتقان والبلاغة وغير ذلك. ومن أمثله أيضاً: انشقاق القمر، وإظهار الطوفان، وغيرهما.

ب- أبو الصلاح الحلبي؛ إذ قال: «واعتبرنا كونه من فعله تعالى؛ لجواز القبيح على كلّ محدث، وجوازه يمنع من القطع على صدق المدعي، وكون ما أتى به مصلحة» [الحلبي، تقريب المعارف، ص 154]. ثم ذكر طريقتين للعلم بكونه من فعله تعالى، هما عين ما ذكره السيّد المرتضى بقوله: «وطريق العلم بذلك أن يختص خرق العادة بمقدوراته تعالى، كإيجاد الجواهر، وفعل الحياة، أو يقع الجنس من مقدورات العباد على وجه لا تمكن إضافته إلى غيره، كرجوع الشمس، وانشقاق القمر» [المصدر السابق]. فالفاعل الذي تقع منه المعجزة طبقاً لهذه الإفادات هو الله تعالى، لكنّه قد يُحدثها ابتداءً، أو يُظهرها على يدي المعصوم تصديقاً له. فليست المعجزة من فعل المعصوم. ويؤكد ذلك كثرة التعبير عندهم بـ "الإظهار على يديه" وليس قيامه هو بالفعل. فمن أمثلة ذلك:

قول السيّد المرتضى: «ومعنى قولنا: "معجز"، في التعارف: ما دلّ على صدق من ظهر على يده، واختصّ به» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج 2، ص 18].

ومنه كذلك قول الكراجكي في وصف المعصومين عليهم السلام: «وأته أظهر على أيديهم المعجزات تصديقاً لهم فيما ادّعوه من الأنباء والأخبار» [الكراجكي، كنز الفوائد، ج 1، ص 242]. وغير ذلك من العبارات المتعارفة عند الكثير منهم.

#### المنشأ الثاني: تمكين المعصوم من فعلها

وهو القيد الذي ذكره الكثير منهم في تعريف المعجزة، لتفسير ما أسند مباشرةً للمعصوم من فعل المعجزات، ومن هؤلاء:

أ- العلامة الحلي؛ إذ قال: «وشرط المعجز أن يكون من فعله تعالى، أو جارياً مجرى فعله، بأن

يكون بأمره أو تمكينه؛ لأنّ المصدّق للنبيّ بالمعجز هو الله تعالى، فلا بد أن يكون المعجز منسوباً إليه» [الحلي، أنوار الملوك في شرح الياقوت، ص 184].

لكنّه لو كان منسوباً إلى الفاعل المباشر، وهو النبيّ، ولو ظاهراً، كان ذلك نقضاً للغرض من المعجز، وهو التصديق. وهذا ما يجعلنا نحصر وقوع المعجز بالله تعالى، دون إضافة القيد المذكور. ب- قال أبو الحسن الحلبي في إشارة السبق، معللاً كون المعجز من فعل الله، أو جاريًا مجرى فعله: «لكونه من فعل الله تعالى، أو جاريًا مجرى فعله؛ لأنّ الدعوى عليه، فما تصديها إلا إليه خارقاً للعادة الجارية بين المبعوث إليهم؛ لأن المعتاد لا إبانة به ولا دلالة فيه مطابقاً للدعوى المدّعي على وجه التصديق له» [الحلبي، إشارة السبق، ص 40].

وفي كلتا الصورتين عند هؤلاء، يُنسب الفعل المعجز إلى الله تعالى واقعاً، لكنّه لا ينحصر بالفعل المباشر من الله تعالى، إنّما يكون جاريًا مجرى فعله بالأمر أو التمكين.

#### المنشأ الثالث: وقوعها استجابةً للدعاء

مما ذكره من مناقش المعجزة أنّها تقع استجابةً للدعاء، بل نسب الإمام الخميني إلى علماء الشيعة تفسيرهم المعجزة باستجابة الدعاء، ويظهر من كلامه حصرها في ذلك إذ قال: «بل يظهر من كلام العلماء - وخاصةً المرحوم المجلسي رضوان الله تعالى عليه - أنّ الإيمان بالتفويض في الخلق والرزق والتربية والإمامة والإحياء، إلى غير الحق سبحانه، كفرٌ صريحٌ ولا يستريب عاقلٌ في كفر من قال به. وجعلوا الكرامات والمعجزات من قبيل استجابة الدعاء، وأنّ الحق سبحانه هو الفاعل في كلّ هذه الأمور» [الخميني، الأربعون حديثاً، ص 602].

وكون المعجزة استجابةً للدعاء يكاد يكون تفسيراً للمنشأ الأوّل الذي ذكرناه، وليس منشأً مستقلاً، إلا أنّنا أفردناه بالبحث بلحاظ كونه تفسيراً صالحاً لوقوع المعجزات المباشرة بفعل الله تعالى، أو بفعل المعصوم ظاهراً، على حدّ سواء. أي أنّ أصل الفعل من الله تعالى، لكنّ السبب في إحداثه هو الدعاء.

#### فممن نسب المعجزة لاستجابة الدعاء:

أ- السيّد السبزواري: قال في شأن إحياء الموتى بدعاء عيسى: «فإذا برئ المريض بدعاء المسيح وبركته، لا يسع لأحد إنكاره، فيكون أتمّ في الاحتجاج. وقد نُسب الإبراء إلى عيسى عليه السلام؛ لأنّه المباشر في ذلك بدعائه وبركته، والسبب في ظهور المعجزة على يديه، وإن كان الجميع يستند إلى الله تعالى، كما يدلّ قوله جلّ شأنه: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، المذكور في الآية الشريفة» [السبزواري، مواهب الرحمن، ج 5، ص 300].

ب- الشيخ الطوسي: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي﴾: «أي اذكر إذ تدعوني فأحيي الموتى عند دعائك، وأخرجهم من القبور حتى يشاهدهم الناس أحياء. وإنما نسبه إلى عيسى لما بيّنّا من أنّه كان بدعائه» [الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج 4، ص 56].

وهو الصحيح الذي تؤيّده شواهد قرآنية وروائية.

ج- الطوسي أيضاً: قال في تفسير الآية: «وقوله: ﴿وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ معناه أنك تدعوني حتى أبرئ الأكمه... ونسب ذلك إلى المسيح لما كان بدعائه وسؤاله» [المصدر السابق].  
فمن الشواهد القرآنية، قوله تعالى في شأن نوح: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ ففَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ \* وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ [سورة القمر: 10 - 12]. وكذلك في دعاء زكريا أن يهب له ولداً من امرأته العاقر.

ومن الشواهد الروائية: ما ورد في الكافي، عن الإمام الصادق عليه السلام من رواية طويلة «أنه سُئِلَ: هل كان عيسى بن مريم أحيا أحداً بعد موته حتى كان له أكل ورزق ومدةٌ وولدٌ؟ فقال: نعم، إنّه كان له صديق مواخٍ له في الله تبارك وتعالى... فانطلقا حتى أتيا قبره، فوقف عليه عيسى عليه السلام ثم دعا الله ﷻ فانفرج القبر وخرج ابنها حياً...» [الكليني، الكافي، ج 8، ص 337].

لكنّ الشيخ مكارم الشيرازي ذكر أنّ انحصار المعجزة باستجابة الدعاء أمرٌ لا دليل عليه؛ إذ قال: «فاستعمل أفعال مثل "أبرئ" و"أحي الموتى" وبضمير المتكلم تدلّ على أنّ هذه الأفعال من عمل الأنبياء أنفسهم، وأنّ القول بأنّ هذه الأفعال كانت تقع بسبب دعائهم فقط هو قول لا يقوم عليه دليل، بل إنّ ظاهر الآيات يدلّ على أنّهم كانوا يتصرّفون بعالم التكوين ويقومون بتلك الأفعال» [مكارم الشيرازي، الأمثل، ج 2، ص 507].

والكلام ليس في انحصار المعجز بالدعاء، بل لا نقول بانحصاره فيه؛ لورود الكثير من المعجزات ابتداءً من الله تعالى دون دعاء. إنّما الكلام في كون الدعاء أحد المناشئ المؤكدة أنّ المعجزة من فعل الله تعالى، لا من فعل النبي عليه السلام.

وكون الفعل أُسند إليهم مباشرة لا يعني بالضرورة أنّه واقع منهم على نحو الحقيقة، فإسناد الفعل للفاعل له أضرب متعدّدة على نحو المجاز والتوسّع، وهو كثير في اللغة وفي القرآن الكريم. فقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [سورة الأنفال: 17]، وإن أُسند الفعل لله سبحانه، ونفاه عن القاتل والرامي، لكنه لا يعني أنّ الله تعالى هو الذي أوتر القوس ورمى بالفعل، إنّما لكونه الأصل في التمكين.

وهكذا إذا وقع الفعل بالدعاء، إذ يمكن إسناده إلى الداعي بهذا الضرب من الإسناد، لأنّه

السبب في إحدائه في الخارج، لا أنه فاعله الحقيقي. وفي الرواية المتقدمة من الكافي عن الإمام الصادق، أن عيسى عليه السلام أحياء الميت بالدعاء، فقام من قبره. وهو ما صرح به الكثير من المفسرين والمتكلمين، نذكر منهم على سبيل المثال:

1- الطوسي: قال في التبيان: «قوله سبحانه: ﴿وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ على وجه المجاز، أضافه إلى نفسه، وحقيقته: أدعو الله بإحياء الموتى، فيحييهم الله، فيحيون بإذنه» [الطوسي، التبيان، ج 2، ص 468؛ انظر: ابن شهر آشوب، متشابه القرآن ومختلفه، ج 1، ص 258].

2- الطبرسي: قال في تفسير الآية: «إتّما أضاف الإحياء إلى نفسه على وجه المجاز والتوسّع، ولأن الله تعالى كان يحيي الموتى عند دعائه» [الطبرسي، مجمع البيان، ج 2، ص 753]. ثم ذكر قصّة مشابهة لما ورد في رواية الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام، من إحياء عيسى ميتين بالدعاء. وقصصاً أخرى كلّها بالدعاء.

#### المنشأ الرابع: النفس القدسية للمعصوم

وهي نظرية فلسفية مفادها أنّ منشأ وقوع المعجز هو قدرة النفوس القدسية المجردة على إحداثها، ولا شك أنّ نفوس الأنبياء والأئمّة عليهم السلام في أعلى درجات الشرف والقدس، فهي قادرة على التأثير في العالم المادّي بقوة إرادتها وإيمانها وبقينها، وأنّ العناصر الطبيعية تتأثر بقدرة هذه النفوس الشريفة وتنقاد لها.

قال السيّد الطباطبائي: «فبيّن أن إتيان الآيات المعجزة من الأنبياء وصدورها عنهم إنّما هو لمبدأ مؤثر موجود في نفوسهم الشريفة متوقّف في تأثيره على الإذن» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 1، ص 82]. وقال كذلك: «وبالجملة، جميع الأمور الخارقة للعادة، سواء سمّيت معجزة أو سحرًا أو غير ذلك، ككرامات الأولياء وسائر الخصال المكتسبة بالارتياضات والمجاهدات، جميعها مستندة إلى مبادئ نفسانية ومقتضيات إرادية على ما يشير إليه كلامه سبحانه، إلّا أنّ كلامه ينصّ على أنّ المبدأ الموجود عند الأنبياء والرسل والمؤمنين هو الفائق الغالب على كلّ سبب وفي كلّ حال» [المصدر السابق]. وقال الأستاذ مطهري: «أمّا في العمل الخارق للعادة، والذي يتمّ على يد النبيّ أو الوليّ، فإنّ الشروط تتغيّر على يديه، بفضل اتصال روحه الطاهر والشّفاف بقدرة الله اللامتناهية» [مطهري، العدل الإلهي، ص 146].

والإشكال على هذا المنشأ أنّه لا يحصر المعجز بالنبيّ أو الإمام، إنّما يتعدّاهما لكّل من امتلك طاقات وقابليات نفسانية مؤثّرة في العالم المادّي، وعليه لا يمكن التمييز بين مدّعي السفارة عن الله تعالى وغيره.

وكون ذلك المبدأ هو الغالب عند الأنبياء والرسل والمؤمنين، لا يصلح لحل الإشكال المذكور، وهو الاشتراك بين الأنبياء وغيرهم فيه. فالغلبة في جماعة معينة مع فرض إمكانية الوجود في غيرهم، يمنع التمييز بين النبي وغيره؛ لأنه بحسب الفرض أن المعجزة مرتبة سابقة على التحقق من كون المدعي نبياً أولاً، فلو وقعت بموجب هذا الفرض، اختلط النبي بغير النبي، خصوصاً إذا لاحظنا كلام السيد الطباطبائي في توسيع إمكانية شمول تلك القوة لأصحاب المعجزات والسحرة وأصحاب الارتياضات بلا فرق.

وعليه لا يمكن التسليم بهذا المبدأ من هذه الجهة، وإن كان ممكناً من جهة العقل؛ إذ لا يحكم العقل باستحالة ذلك في نفسه، فلا مانع عقلاً من تحقق تلك الدعوى بالارتياضات والمجاهدات، إنما الكلام في إثباته واقعاً بدليل قطعي، وإثبات أن معجزات الأنبياء مستندة إليها بالفعل.

## الخاتمة

بعد استعراض ما سبق من أقوال المتكلمين وتصنيفها وبيانها، انتهينا إلى النتائج التالية:

أ- أن المعجزة فعلٌ خارق للعادة، يُظهرها الله تعالى على أيدي الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام، والغرض منها تصديق دعاوى الأنبياء بالخصوص، أمّا الأئمة فقد تكون لتصديق دعاواهم، أو إظهاراً لشرفهم وعلو مقامهم، وقد تسمّى أحياناً بالكرامة.

ولا يعني خرق العادة مخالفة قانون العلية، بل يعني خرق ما هو معتاد ظاهراً لأبناء البشر، فللمعجزة علّة كسائر الحوادث الواقعة بموجب العلة، إلا أنّ هذه العلة خفية غير معروفة، كما في الكثير من العلة المادية في عالم الطبيعة.

ب- تكون المعجزة دليلاً على صدق دعوى النبي؛ لأنّ دعواه عن الله تعالى، ويستحيل على الله تصديق الكاذب، وإغراء الناس بالكذب؛ لأنّه نقض لغرض الهداية.

ج- ذكروا للمعجزة أربعة مناشئ، بناءً على وقوعها الظاهر، أو السبب الداعي إليها، وهي:

1- أن تكون من فعل الله تعالى مباشرة، دون توسط النبي أو الإمام. كما في إطفاء النار عن إبراهيم، أو إخراج يونس من بطن الحوت، وأمثالهما.

2- أن تكون جاريةً مجرى فعله، أي أنّها وإن وقعت ظاهراً على يد المعصوم، لكنّها لا بدّ أن تقع على نحو لا يمكن معه نسبتها لغير الله تعالى، وذلك من قبيل تمكين المعصوم من فعلها، بمنحه القدرة والطاقة الخاصّة. فهي جارية مجرى فعل الله تعالى؛ لأنّ القوّة المؤثّرة فيها مُنحت من الله سبحانه.

3- كونها تقع استجابةً لدعاء المعصوم، كما في إنزال المائدة على عيسى عليه السلام بدعائه، أو بشارته زكريّا بيحي من امرأته العاقر.

وهذا الفرض الأخير يفسّر الفرض الأوّل من وجه، أي أنّه يفسّر المعجزات التي وقعت بالدعاء حصراً، لكنّه لا يحصر وقوع المعجزة بالدعاء.

4- أنّها من مقدورات النفوس القدسية للأنبياء والأولياء، بل إنّ خوارق العادات ممكنة في غيرهم من سائر البشر.

د- لا معنى عندنا لتقسيم المناشئ إلى الأقسام المذكورة؛ لأنّ المنطلق في تشخيص مناشئ المعجزة هو الغرض الحصري منها، أي تصديق دعوى المدعي للنبوّة، وهذا الغرض لا يتحقّق عقلاً إلا أن تكون المعجزة من فعل من ادّعى عليه الدعوى، وهو الله تعالى. ولا بدّ أن يكون ذلك ظاهراً بيّناً عند المخاطبين بالدعوى، لا يشوبه شكٌّ ولا تأويلٌ؛ لأنّ أيّ احتمال عندهم مهما كان ضعيفاً

بوقوعها من غيره، يجعل الحجّة مخدوشةً غير تامّة. بل يفتح الباب لمن أراد الاحتجاج بوقوعها من المدّعي نفسه.

فالبحث ليس في إمكانية تمكين المعصوم من فعل المعجز؛ لأنّ هذا جائز عقلاً ولا إشكال فيه، ولا في كون المعصوم ذا نفس قدسية لها القدرة على إحداث المعجز، فهو مثل سابقه في الجواز عقلاً، إنّما الكلام في الدلالة على صدق الدعوى، الذي ينحصر في كون المعجز من فعل الله تعالى. فنحن لا نبحت في إمكانية أو كيفية وقوع المعجز، إنّما في دلالته بعد وقوعه، واستلزامه صدق الدعوى. خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الكثير من خوارق العادات تحصل للكثير من أصحاب القدرات الاستثنائية، أو أصحاب الرياضات الروحية حتّى من غير المسلمين.

بعبارة أخرى: إنّ وقوع الأمر الخارق للعادة ليس فيه دلالة في نفسه على صدق دعوى المدّعي للنبوّة، إنّما يجب أن يكون ظاهرًا بيّنًا في كونه من فعل الله تعالى بالخصوص. لا بحسب نسبة جميع الأفعال إلى الله تعالى كما هو مذهب الأشاعرة، إنّما لخصوصية هذا الفعل بحسب الغرض الذي وقع من أجله.

والفرق بينه وبين قول الأشاعرة من جهة عدم شمول أفعال العباد للفعل الخارق، فهو من اختصاص الله تعالى، فإذا أحيّا ميّتًا، فذلك من مختصّاته غير المقدورة للعباد، فلا يقال هنا: كيف نُسب إحياء عيسى للموتى إلى الله، وإنّ ذلك من قول الأشاعرة الذين قالوا بنسبة جميع أفعال العباد إلى الله؛ لأنّ فعل عيسى وإن ظهر على يديه لكنّه خارج تخصّصًا عن أفعال العباد. إنّما يقع لهدف معلوم وهو تصديق مدّعي النبوّة كما تقدّم.

أمّا الدعاء فهو تفسير لوقوع الكثير من المعجزات من الله تعالى أيضًا، لا أنّه منشأٌ مستقلٌّ، كما لا تنحصر المعجزة به؛ لأنّها قد تكون بالدعاء، أو ابتداءً من الله تعالى.

## قائمة المصادر

## القرآن الكريم

إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، نشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، طهران، الطبعة الخامسة، 1426 هـ.

ابن حمزة الطوسي، محمد بن علي، الثاقب في المناق، تحقيق: نبيل رضا علوان، نشر: أنصاريان، قم المقدسة، الطبعة الثالثة، 1419 هـ.

ابن شهر آشوب، محمد بن علي، متشابه القرآن ومختلفه، دار بيدار للنشر، قم، الطبعة الأولى، 1369 ش.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1404 هـ.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: جمال الدين ميردامادي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.

الإيجي، عضد الدين، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق: إبراهيم رمضان، دارالمعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.

الجلي، أبو الحسن، علي بن الحسن بن أبي المجد، إشارة السبق، تحقيق: الشيخ إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى، 1414 هـ.

الجلي، أبو الصلاح، تقي بن نجم، تقريب المعارف، تحقيق: فارس تيريزيان الحسون، 1417 هـ.

الجلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ.

الجلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، مناهج اليقين في أصول الدين، تحقيق: محمد رضا الأنصاري الجلي، مطبعة باران، إيران، الطبعة الأولى، 1416 هـ.

الجلي، جمال الدين، الحسن بن يوسف، أنوار الملكوت في شرح الياقوت، تحقيق: محمد نجمي الزنجاني، منشورات الشريف الرضي، مطبعة أمير، قم، الطبعة الثانية، 1406 هـ.

الخميني، روح الله الموسوي، الأربعون حديثاً، تعريب: محمد الغروي، دار زين العابدين، لبنان، الطبعة الأولى، 1431 هـ.

الخوئي، أبو القاسم الموسوي، البيان في تفسير القرآن، نشر: اميد، قم، الطبعة الثامنة، 1416 هـ.

الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير (أو مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420 هـ.

الراغب الإصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

الراوندي، قطب الدين، سعيد بن هبة الدين، الخرائج والجرائح، نشر: مؤسسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى، 1409 هـ.

سبحاني، جعفر، محاضرات في الإلهيات، تلخيص: علي الرباني، نشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم.

السبزواري، عبد الأعلى الموسوي، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، الطبعة الثانية، 1409 هـ.

السيوري، جمال الدين، مقداد بن عبد الله الحلي، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، 1405 هـ.

الشيرازي، ناصر مكارم، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ترجمة: محمد علي آذرشب، الناشر: مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، 1421 هـ.

الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح: فضل الله اليزدي الطباطبائي، وهاشم رسولي، نشر: ناصر خسرو، طهران، 1413 هـ.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، الاقتصاد فيما يجب على العباد، تحقيق: محمد كاظم الموسوي، نشر: دليل ما، قم، الطبعة الأولى، 1430 هـ.

الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الرسائل العشر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

الطوسي، الخواجة نصير الدين، رسالة قواعد العقائد، تحقيق: الشيخ علي حسن خازم، دار الغربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تصحيح: أحمد حبيب قصير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد البصري، كتاب العين، دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، 1409 هـ.
- الكراجكي، أبو الفتح، محمد بن علي بن عثمان، كنز الفوائد، تحقيق: عبد الله نعمة، دار الذخائر، قم، الطبعة الأولى، 1410 هـ.
- المحسني، محمد آصف، صراط الحق، الناشر: ذوي القربى، قم، الطبعة الأولى، 1428 هـ.
- المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين، الذخيرة في علم الكلام، تحقيق: عدّة من المحققين، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد المقدسة، 1441 هـ.
- المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي، جمل العلم والعمل، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، 1378 هـ.
- المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي، رسائل الشريف المرتضى، إعداد: السيد مهدي رجائي، تقديم: السيد أحمد الحسيني، منشورات دار القرآن الكريم، قم، 1405 هـ.
- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، النكت الاعتقادية، تحقيق: رضا المختاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، 1413 هـ.
- النوبختي، أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت، الياقوت في علم الكلام، تحقيق وتقديم: علي أكبر ضيائي، نشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، الطبعة الثانية، 1428 هـ.
- مطهري، مرتضى، العدل الإلهي، ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني.
- مطهري، مرتضى، النبوة، ترجمة: جواد علي كسار (خالد توفيق)، نشر: مؤسسة أم القرى، قم المقدسة، 1419 هـ.